

٢٠١٧/١٧ تعميم رقم

الى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات بشأن أصول عرض المعارض
على التفتيش المركزي والتقييد بالمهل المحددة في مراسلاته

غالباً ما يرد الى التفتيش المركزي من الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، أو موظفين فيها، ملفات تعرض بعض المعارض دون مراعاة الأصول الشكلية لاسيما قاعدة التسلسل الإداري في مخاطبة التفتيش المركزي أو لجهة عدم قيام الإدارة المعنية بالتحقيق في الشكوى أو المراجعة.

كما ترد الى التفتيش المركزي شكوى من بعض رؤساء الإدارات بحق احد مرؤوسهم للتحقيق معهم بشأن عمل منسوب اليهم ويرون فيه مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

وحيث أن رئيس الإدارة أو الوحدة الإدارية هو المسؤول عن إدارته ووحدته، ويقتضي بالتالي أن يتمرس بالصلاحيات التي خولته إليها القوانين والأنظمة، والعمل على إزالة أسباب الشكوى أو المراجعة، وإتخاذ التدابير المслكية بحق المخالفين أو المقصرین من الموظفين.

ولما كان قد سبق لرئيسة مجلس الوزراء أن أكدت في تعاميم سابقة على جميع رؤساء الإدارات والوحدات بضرورة التمرس بصلاحياتهم كاملة قبل مرحلة تدخل التفتيش المركزي، سندأ لأحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ من المرسوم التشريعي رقم ٥٩/١١١ (التنظيم الإداري)، والمادة ٥٦ من المرسوم التشريعي رقم ٥٩/١١٢ (نظام الموظفين)،

ولما كان التفتيش المركزي ويوجب التعميم رقم ٨٦/٢ تاريخ ١٩٨٦/٢/١٧ المتعلق بالمراجعات والشكوى التي ترد الى التفتيش المركزي يحيل الى الإدارات المعنية هذه الشكوى والمراجعات بموجب إستدعاءات كي تقوم هذه الإدارات بالتحقيقات الداخلية الازمة واعطاء النتيجة المناسبة قبل اللجوء الى التفتيش المركزي وهذه الاستدعاءات تتصل على مدة معينة لجواب الإدارة،

وحيث أن الكثير من الإدارات العامة والمؤسسات العامة تتأخر أو تمنع عن إجابة التفتيش المركزي على مراسلته ضمن المهل المحددة، الأمر الذي يعرقل أعمال التفتيش ويؤخرها،

لذلك نؤكد على جميع الإدارات والمؤسسات العامة التقيد بالأصول الواجب اتباعها في مخاطبة رئاسة التفتيش المركزي:

أولاً: وجوب اعتماد قاعدة التسلسل الإداري في مخاطبة رئاسة التفتيش المركزي، بحيث تحصر رئيس الإدارة أو من يفوضه بذلك، على أن تبلغ إدارة التفتيش المركزي بهذا التفويض.

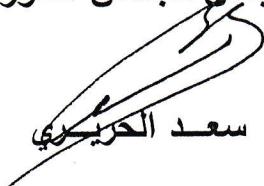
ثانياً: التأكيد على تمرس جميع رؤساء الإدارات ورؤساء الوحدات الإدارية بصلاحياتهم كاملة ضمن نطاق النصوص المرعية الإجراء، وإجراء كل تحقيق تستلزمه المخالفة أو الأشكال وإعطائه النتيجة المناسبة، قبل اللجوء إلى التفتيش المركزي إلا في الحالات الاستثنائية التي يبدو للإدارة أن وسائل التفتيش المركزي أضمن وأجدى، أو أن التدابير الواجب إتخاذها تتخطى صلاحيات الرؤساء المباشرين.

ثالثاً: تضم الإدارة المعنية بالمراجعة ملف التحقيق الذي أجرته والنتائج التي اقتنز بها إلى المستندات المحالة إلى التفتيش المركزي، بحيث يعود إلى رئيس التفتيش المركزي أن يقدر، في ضوء مطالعة المفتش العام المختص واقتراحاته، جدية الأسباب التي يمكن أن تتذرع بها الإدارة لإحالة المراجعة، واعطائها مجريها القانوني سندًا للنصوص القانونية التي ترعى عمل التفتيش المركزي.

رابعاً: التأكيد على الإدارات المعنية عدم التأخير أو الامتناع عن اجابة التفتيش المركزي على مراسلته ضمن المهل المحددة.

بيروت في ٦ - مارس ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء



سعد الحريري